دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغير السياسي: تحليل ماكرو سوسيولوجي
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	بوروبى، عبداللطيف
المجلد/العدد:	ع152
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	شتاء
الصفحات:	148 - 163
رقم MD:	735333
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التغير السياسي ، الدولة ، الانتخابات ، المشاركة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/735333

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغير السياسي

تحليل ماكرو سوسيولوجي

عبد اللطيف بوروبى (*)

الملخص

اقترن مفهوم التغير السياسي بعوامل ومتغيرات جديدة تحدد ماهية سلوك الدولة الداخلي والخارجي. في ظل عملية تشمل نمط الانتخاب. والمشاركة السياسية. وتحقيق التنمية داخليا. والموقع الجغرافي. والمناخ. والتنافس على الموارد والمعلومات في إطار دولي. وحتى نحصل على تفعيل العملية التغييرية وتحقيقها لا بد من إعادة ثقة المواطن في مؤسسات دولته من خلال عدة جوانب فالعمل على نزاهة العملية الانتخابية. وإشراك فعلي للفواعل الحكومية وغير الحكومية. لرقابة كيفية رسم وصناعة القرار الرسمي وتفعيل التعددية السياسية والحزبية. والحرية في الممارسة الاقتصادية. وفهم وتحليل مختلف التغييرات الدولية الحاصلة سواء كانت بطريقة سلمية أو العكس. فثمة حاجة إلى منطلقات أنطولوجية (معرفية). وإلى بعد إجرائي جديد. لفهم القضايا كما هي موجودة. تشمل في تفسيرها وتحليلها للمفهوم الجوانب السابقة حيث طبيعة التحليل المقترح تقوم على أساس ماكرو سوسيولوجي (تحليل كلي من منطلق العلوم الاجتماعية وحدة تحليل كاملة ومستقلة كمرجعية في تحليل الظواهر المختلفة المحددة لقضايا المجتمع).

إن الوصول إلى المقاربة الماكروسوسيولوجية الجديدة المقترحة كتحليل كلي. والمحددة لمفهوم التغير السياسي. تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو من دون ذلك. وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده. بإدراك الممارسة السياسية من دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي. من خلال الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي كالمجتمع المدني ودور الجمعيات والرأي العام في رسم وصناعية. وتنفيذ. وتجسيد القرارات. وتفسير ظاهرة الامتناع السياسي الذي يعتبر عند البعض حزب سياسي غير معتمد. من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر في العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغيير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: مراجعة مفهوم التغير السياسي لتجديده. الحاجة إلى نسق معرفي جديد. التحليل الماكروسوسيولوجي.

(*) أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3- الجزائر.

مقدمة:

قبل تحليل مفهوم التغير السياسي تجدر الإشارة إلى أن أغلب النقاشات النظرية. والمحاولات الاجتهادية السابقة للتأصيل للمفهوم. لم تبلغ أهدافها في الوصول إلى تعريف جامع ودقيق في الاستخدام. لتعدد المداخل الفكرية والمقاربات النظرية. والاختلاف في المنطلقات والأهداف المرجوة من البحث. وتدخل الجهات الرسمية وغير الرسمية في توجيه نتائج البحث. إلى أن حظي من جديد مفهوم التغير السياسي نحو الديمقراطية في السنتين الأخيرتين باهتمام كبير من طرف الكثير من المفكرين في العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة والباحثين المختصين في العلوم السياسية خاصة. بتأثير الثورات التي عرفتها بعض الدول العربية. من منطلق اعتباره المقياس الأساسي في تطوير الجوانب الاجتماعية. والاقتصادية. والثقافية. والأمنية الدائمة لأي مجتمع. حيث عاد النقاش من جديد حول ماهية مفهوم التغير السياسي. بمواضيع ومناهج جديدة. وأدوات سلمية أحيانا وأخرى دامية تجعل من الحاجة إلى مراجعة ماهية المفهوم ضرورية كمدخلات لطرح مقاربات جديدة تتماشى والمتغيرات. والعوامل والمواضيع الجديدة.

1-**إشكالية الدراسة**: تكمن أهمية اعتبار أن الإنسان هو الفاعل الأساسي في التغير بمعناه الواسع غاية أي بحث أو دراسة علمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. من منطلق انه هو المتحكم والمنظم. والمحدد للأهداف والغايات في سلوكاته. بحيث تظهر إشكالية أن الإنسان هو الذات العارفة وموضوع المعرفة كجوهر التحليل في الدراسة. حيث كان في السابق المنظور السائد أنه وسيلة. أما الأن فهناك اقتراح لبعد إجرائي جديد أنه أصبح غاية لأي بحث أو دراسة. فالمفارقة التناقضية المرتبطة بالتحول من مقاربة أن الإنسان هو وسيلة إلى غاية في التغير السياسي تجعلنا في حاجة إلى منطلقات. وتصورات. وتوجهات نظرية جديدة تحدد هذا التحول لفهم ماهية هذا التغير.

أصبح مفهوم التغير السياسي ذا دلالة وأهمية كبيرة كشرط لقيام التنمية المستدامة لأي مجتمع. على اعتبار أن التغير من منظور إيجابي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافر تطوير للمفهوم مستقلا عن باقي المفاهيم المشابهة له من جهة. وربطه بظواهر جديدة من جهة أخرى لم يكن ممكنا ربطه في السابق به (قياس الأثر والتأثير بين ماهية التغير السياسي وماهية التنمية المستدامة في داخل المجتمع مثلا).

إن معظم المحاولات التفسيرية للمفهوم لم تبلغ مبتغاها. لماذا؟ فكيف يمكن أن نحدد هذا التوجه النظري الجديد للمفهوم التغير السياسي؟ هل يحتوي دائما بعدا إيجابيا؟ ما هي طبيعة العلاقة بين التغير السياسي ومفهوم الثورة؟ هل التغير السياسي هو دلالة على التوجه نحو الديموقراطية التشاركية؟

2- **فرضيات البحث**: تحدد بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة (hl) hypothesis1 تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل. من خلال العلاقة الشرطية في الحدوث. حدوث تغير سياسي تكون نتيجته المزيد من الممارسة الديموقراطية التشاركية. فالربط بين المفاهيم والظواهر التي لم يكن ممكنا ربطها ببعضها البعض سابقا. بغية التوصل إلى استخدام مفهوم التغير بطريقة دقيقة. وغير غامضة حيث التحول نحو ديموقراطية تشاركية كنتيجة للتغير السياسي.

يتمثل المتغير التابع في المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم التغير السياسي التقليدية أو الجديدة المقترحة. أما المتغير المستقل والمتمثل في مفهوم الديمقراطية التشاركية. والتحولات المختلفة داخل الدول (كبعض الدول العربية) ومختلف الأشكال التي تحددها والتي جاءت كالتالي:

- وجود عدة مقاربات تفسيرية لمفهوم التغير السياسي صعب من فهم الظواهر السياسية بطريقة عقلانية.
- السياسات والاستراتيجيات التغيرية الجديدة هي رد فعل عن التحولات في بنية المجتمع.

3-**الصعوبات**: يعتبر تعدد المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات في تفسير التغير السياسي دالا على غياب إجماع في تحديد وتوحيد المفهوم المفسر للتغير السياسي. إن طبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة (المقاربة الماكرو سوسيولوجية). وكيفية فهمها تمكننا من تحديد منطلقات التحليل والأهداف المرجوة. فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتباين وأحيانا التناقض بين المداخل الفكرية. ومعيقات نظرية ومنهجية خاصة تلك المتعلقة بالاختزالية بحيث التركيز على عامل دون أخر أو متغير دون أخر. ومن ثم الحاجة إلى تفسير مركب (تحليلي وتركيبي النتائج) يشمل الأجزاء في ما بينها. حيث التركيز على النسق المعرفي من دون التركيز على المسببات أو النتائج. وإنما على الهندسة النسقية لمفهوم التغير السياسي المقترح.

4-**أهداف الدراسة**: إن الحاجة إلى توجه نظري جديد لمفهوم التغير السياسي لتوافر مجموعة من الظواهر. والمواضيع. والمناهج نسعى إلى تقديم قراءة جديدة للمفهوم في العلاقات الدولية من منطلق التركيز على الدولة كفاعل أساسي في التفاعلات الدولية. قد يمكننا من فهم التغيرات السياسية الحاصلة في مناطق عدة من العالم كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية أو غيرها. سواء بتوجه نظري قائم على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن المفاهيم الأخرى. أو بربطه بمفاهيم أخرى دالة عليه. من خلال اعتبار أن التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة أكبر على تفسير أدق لماهية التغير الشامل من منطلق تحليل ماكروسوسيولوجي بمراجعة جديدة بالإضافة أو الحذف كان من الصعوبة بما كان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل الحرية السياسية. وحل الأزمات الدولية. والأمن المجتمعي والإنساني. والصراع الثقافي. والأمن الصحي. ومشاركة المرأة. نتجه نحو تبني نسق معرفي جديد قائم على تطوير المفهوم من خلال مراجعته نتيجة لبروز ظواهر. ومفاهيم جديدة لم يكن ممكنا ربطها به في السابق بتأثير الأنترنت خاصة.

أولا– منهجية دراسة مفهوم التغير السياسي: جاء تطور مفهوم التغير السياسي وفق تسلسل تاريخي يجعلنا نعتمد على خطة تاريخية تفسر تطوره عبر مراحل زمنية متتالية. وفي الأنماط التي تحدده. وأشكاله المختلفة (النمط يحدد طبيعة العلاقة قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف. والنوع يحدد شكل العلاقة قد تكون ذات طبيعة عسكرية. أو اقتصادية). بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) القائم على التجريد للوصول إلى كيفية بناء النسق المعرفي لمفهوم التغير السياسي والتوجه نحو الديمقراطية التشاركية.

جاء مفهوم التغير السياسي مرتبطا بنشأة الدولة الأمة في القرن السادس عشر في أوروبا. حيث أسهمت معاهدة وستفاليا 1648 في إرساء مفهوم سيادة الدولة ذات سلطة سياسية تقوم على نمط حكم متشابه أساسه ملكي [1]. لكن تطور الأنظمة السياسية في أوروبا نتيجة للثورات التي عرفتها الدول أنداك منذ القرن الثامن عشر وتبني النظام الجمهوري كبديل للملكيات الحاكمة جعل من العلاقة بين السلطة السياسية والثورات علاقة تكامل نحو تبني منظور إيجابي في التغير السياسي.

1- **البناء العضوي للدراسة:** يقوم البناء العضوي لدراسة مفهوم التغير السياسي من تركيب ثلاث مقاربات في ترابطها تشكل لنا الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة. وفي تفاعلها تشكل المقاربة الإجرائية المقترحة.

أما المقاربة الأولى فمرتبطة بالتأصيل المفاهيمي للتغير السياسي. والمقاربة الثانية تنظيمية تعنى بالتطور التاريخي للمفهوم وأسباب ظهوره. أما المقاربة الثالثة فهي غائية تعنى بالغاية من اقتراح بعد إجرائي جديد. والقائم على الربط بين توجهين نظريين: الأول العمل على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن باقي المفاهيم والظواهر. أما الثاني فمتعلق بربطه بمفاهيم وظواهر جديدة لم يكن في السابق ممكنا ربطها به.

أ- تعريف الانطولوجيا: تعرف على أنها وصف تحليلي رسمي يشمل الجانب الكيفي والكمي لمجال معين. من خلال تحديد بنية المفاهيم الخاصة به. وقيمه وصفاته. والعلاقات بين هذه المفاهيم بالربط من منطلق إضافات لبيانات يكون التحليل فيها تنازليا من التعميم إلى التخصيص (تحديد بنية. وقيم وأهداف المفهوم) تكون التراتبية الهندسية للمفهوم قائمة على تحليل يكون من العام إلى الخاص. شبيهة بعلم الأجناس حيث صفات الإباء يرثها الأبناء. تكون هرميته من أن المفهوم الخاص ابن للمفهوم العام. حيث السعي إلى تعميم النتائج [2] مثلا الأستاذ هو إنسان له المواصفات التالية: الاسم والعمر. اللغة. والبريد الإلكتروني. وبالتالي مواصفات فرد يرثها الأستاذ والطالب.

ينقسم مصطلح أنطولوجية من حيث الدلالة اللغوية. إلى ONTO والتي تعني الوجود logie والتي تعني العلم والدراسة [3]. حيث يفهم المصطلح وفق المزاوجة بين مفهومين يشكلان في تكاملهما النسق المعرفي المستقل لمفهوم أحادي التوجه والمتمثل في البحث في الأنساق المعرفية للمفاهيم من حيث الدلالة والأهداف (المكونات والنتائج). جاء الاهتمام بمفهوم الأنطولوجيا كموضوع يدرس الوجود كما هو موجود. حيث الاستعانة بهذا المفهوم في بحثنا الغاية منه التأسيس للبعد الإجرائي المقترح.

تعتبر الأنطولوجيا مرجعية للبناء المعرفي المقترح لمفهوم لتغير السياسي في دراستنا. فهي القاعدة الجوهرية لتبادل المعلومات والبيانات الوصفية أو الكمية بشكل دقيق بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية على مستوى داخلي. وبين الدول والامتدادات الصادرة عنها على مستوى خارجي. من منطلق تطوير للمفهوم بماهيته مستقلا عن المفاهيم الأخرى. أو لإضافة لعلاقات بيانات أخرى من مفاهيم وتصورات جديدة تكون نسقا معرفيا لبعد إجرائي جديد للمفهوم حيث ثمة حاجة إلى المزاوجة بين المستويين. وبين المفاهيم والظواهر الجديدة التي تحدده.

فالدول وفق هذين التصورين تسعى إلى خدمة مصالحها والبحث عن البديل الأفضل في ظل عملية حسابية للبدائل [4]. إلا أن الإشكال المرتبط بالمستويين في تفسير مفهوم التغير السياسي مستقلا أو بربطه بمفاهيم الأخرى في التحليل هو أنه هناك رجل دولة رجل سياسة- وسياسي. عالم سياسة- فرد ولكن ماهي حدود الاستقلالية لكل مفهوم. كيف نميز بينها؟

ب-ربط مفهوم الأنطولوجيا بتطوره التاريخي: عرفت المجتمعات الأوروبية استعمال مفهوم الأنطولوجيا عبر فترات زمنية متتالية بتأثير الفكر الوضعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر. والقائم على الملاحظة التجريبية كأساس لفهم عملية التغير الاجتماعي. حيث ظهرت العلاقة الإيجابية بين ظاهرة التغير السياسي وظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر بنجاح تحول بعض الملكيات إلى أنظمة جمهورية.

جاء الاهتمام بالأنساق الكلية في التحليل والدراسة لقضايا المجتمع بتأثير أفكار الفيلسوف أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد. والتي جعلت من التحليل التجريبي المادي للأجزاء المكونة للظاهرة أساس أية نتيجة كلية وفق تصور لتحليل تصاعدي من الجزء إلى الكل. حيث ذهب عكس أستاذه أفلاطون هذا الأخير والذي كانت اهتماماته منصبة على عالم الحس والمثل من منطلق التحليل من الكل إلى الكل. (ركز أفلاطون وفق تحليل لطبيعة الأنظمة السياسية الموجودة أنداك على إيجاد نموذج للحكم ذي طبيعة كلية من منطلق تحليل ماكرو سوسيولوجي. على العكس من ذلك ركز أرسطو على اعتبار أن كل نظام سياسي هو دراسة حالة لها خصائصها. ومن ثم البحث في الخصائص المشتركة للأنظمة وتعميمها). أما الاستعمال الحديث للمقاربة التحليلية الكلية في فهم الظواهر الاجتماعية أو السياسية. كانت في أنه ورد استعمال مفهوم الأنطولوجيا كعنوان كتاب: "أنطولوجيا" Christian Von Wolff (1679-1754) الذي جاء كمرجعية للتحولات التي عرفتها أوروبا وتقديم منظور بديل للنظام الملكي والمتمثل في النظام الجمهوري كأساس للحكم من خلال توجه نظري.

ارتبط المنظور المهيمن [5] (DOMINANT PARADIGM) في تطور الأفكار السياسية. بأفكار كل من القديس أوغسطين وفلسفته المرتبطة بأسبقية النقل عن العقل في القرن الخامس ميلادي في كتابه مدينة الله (412-416) في الفكر المسيحي. مرتبطة بإشكالية أسبقية العقل عن النقل والعكس. تلتها إسهامات النظرة التوفيقية لتوماس الأكويني فيما بعد حول أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر المشكلة للوجود من منطلق أن هناك علاقة تركيبية تكاملية بين الوجود والماهية. يعتبر مفهوم أنطولوجيا في اللغة العربية مفهوما دخيلا لأن فعل "الكون" غير موجود[6]. حيث استخدام من قبل فلاسفة علم الكلام كتصور اشتقاقي لمفهوم الوجود كما هو الحال بالنسبة لأبي الفلسفة الإسلامية الفارابي. وأبي حامد الغزالي. وابن رشد في ظل إشكالية أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر. فسواء في الفكر السياسي المسيحي أو الفكر السياسي الإسلام من منطلق البحث في التصورات ذات الطبيعة الشمولية اصطدما بهذه الإشكالية

جاءت العلمية في تطور المعرفة الإنسانية قائمة على الملاحظة التجريبية[7]. فهي وليدة لمرحلة الفكر الوضعي منذ القرن السادس عشر بتأثير أفكار كل من ديفيد هيوم في تحليل الظاهرة الاجتماعية. وتوماس هوبز. وجون لوك والتي تعتبر أن التحليل المادي التجريبي للدولة وأنماط الحكم هو أساس نمو المعرفة العلمية الإنسانية. كما كانت للمدرسة المثالية الكلاسيكية كمنظور بديل للطرح السابق إيمانويل كانط وفريدريك هيغل تصورات نقدية. والتي جاءت مرتكزة على البعد الكلي في التحليل كما هو الحال بالنسبة لأيمانويل كانط حول السلام العالمي.

إن أسلوب تطور الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية يفهم ضمن سياق أنساق معرفية. تقوم على مقاربات نظرية مرجعيتها أنطولوجيا تحدد وفق تأصيل مفاهيمي. ومجال بحث ودراسة للظواهر الاجتماعية المختلفة.

تعتبر إذن الأنطولوجيا تصور لتحليل كلي (شمولي) فهي الإطار النظري العام للدراسة. حيث جاء الاهتمام في ظلها بالوجود بذاته كما هو موجود في الواقع مستقلا عن أشكاله الاختزالية التي يمكن أن تختصره في جزء أو عامل. أو متغير (التركيز على التحليل الكلي والابتعاد عن الاختزالية في تحليل الظواهر المكونة للوجود). حيث الهدف من الدراسة إبراز العلاقة التكاملية بين البنية الأنطولوجية المقترحة وفق تحليل الماكروسوسيولوجي. وظاهرة الثورة.

ج–النسق المعرفي (الهيكل التحليلي) لمفهوم التغير السياسي: جاءت النقاشات الفكرية حول مفهوم التغير السياسي في عدة مقاربات مختلفة المنطلقات والمكونات والنتائج حيث يفهم استعماله في مفاهيم عدة مبهمة وغامضة أحيانا. هذا ما جعل استخدامه من مجتمع لأخر في معان عدة. بحسب ثقافة المجتمع وموقعه. ونمط معيشته حيث جاء تعريف التغير السياسي في ظل مستويين من التحليل الكلي مختلفين من حيث المنطلقات والأهداف والغايات:

–التوجه النظري الداخلي لمفهوم التغير السياسي: جاءت التعاريف المختلفة لمفهوم التغير السياسي بتوجه داخلي من خلال التركيز على البعد الخارج [8]"من حماية الحدود، وسيادة الدولة ونظامها السياسي. والتنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت بشكلها الواسع المرتبطة بالتنمية أو الخاص المرتبط بالتنمية المستدامة، ومجال الدفاع والأمن الخارجي. لكن هذه نظرة اختزالية ضيقة لمفهوم التغير السياسي من منطلق التركيز على السياسة الداخلية.

– التوجه النظري الخارجي لمفهوم التغير السياسي: يقوم هذا التوجه النظري على اعتبار أن فشل الإصلاحات الداخلية لتحقيق التنمية. والمشاركة السياسية. يجعل ثمة حاجة إلى الإصلاحات الخارجية[9]. حيث يظهر في أشكال عدة من التنظيمات السياسية من اتحادات دولية. وتكتلات. وشراكة. القاسم المشترك فيها البعد الدولي للتغير السياسي فوق قومي (INTERNATIONAL) فهذه نظرة اختزالية ضيقة لمفهوم التغير السياسي. حيث التركيز على الفواعل الدولية الخارجية في السياسة الدولية (وحدات سياسية خارجية، ومنظمات دولية، وتكتلات، واتحادات دولية لتحقيق الإصلاحات نحو التنمية. والديمقراطية) تتعدى الدول عكس الطرح الذي يعتبرها امتدادات عنها.

–النظرة التوفيقية وفق تحليل ماكرو سياسي: نحتاج في تعريفنا لمفهوم التغير السياسي إلى توسيع التوجه النظري للمفهوم بالمزاوجة بين النظرة الداخلية والخارجية في التحليل. وفي بلورة قرارات مفهومة وغير غامضة (الأنظمة السياسية الديمقراطية قراراتها واضحة وغير مبهمة سواء من حيث الصناعة أو التجسيد. عكس الأنظمة السياسية الشمولية فهي غامضة ومبهمة). من خلال إعادة النظر في المفهوم بتطوير العلاقات البيانات الإضافية للمفهوم مثل التركيز على التغير السياسي المتكامل. ودور المنظمات الدولية والشراكة السياسية. والأمن المتبادل السياسي بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية. حيث إضافة هذه العلاقات يجعلنا نتطرق إلى ماهية المفهوم من خلال المزاوجة بين التوجه الداخلي والتوجه الخارجي كمنطلقات أنطولوجية نظرية نسعى إلى تفعيلها من جانب ممارستي. لفهم التغير السياسي الحاصل داخل المجتمع كألية للحركية التاريخية المرتبطة بالتحول على مستوى أوسع يشمل جوانب عدة والمحددة الماكروسوسيولوجي في دراساتنا.

د–طرح مفهوم التغير السياسي في الواقع والممارسة: نقوم في هذا المستوى من التحليل بربط مفهوم التغير السياسي بسياقه التاريخي. من أن التهديدات والأخطار للدول لم تعد عسكرية وفقط. حيث نحتاج إلى إعادة مراجعة المفهوم من خلال تبني على المستوى الإجرائي للمفهوم بالالتزام بتطوير الديمقراطية كجوهر ونواة التغير السياسي. وبالمزاوجة بين الأهداف الداخلية والخارجية للدول.

نحتاج في مستوى ثان من التحليل الربط بين المفاهيم والظواهر التي لم يكن ممكنا ربطها ببعضها البعض مرتبطة في إطارها العام بالتعاون الدولي(10) كالشراكة السياسية. ودبلوماسية حقوق الإنسان. والمقاربة النسوية. والأمن الإنساني المشترك. فجاءت المفاهيم مختلفة المكونات. والمنطلقات. والنتائج حيث مثلا يفهم الحق في الحرية السياسية كمفهوم يراد به التطبيق. من خلال إعطاء الأفراد الفرص المتكافئة للرجل أو المرأة على حد سواء لصياغة شكل الحكم وأنماطه وأن يكون لهما دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال حرية الرأي والتعبير. والحق في انتخابات حرة ونزيهة كألية للوصول للسلطة.

هـ–شروط تحقيق التغير السياسي: يعتبر التحليل الماكروسوسيولوجي كنواة مقترحة جديدة لمفهوم التغير السياسي كتوجه نظري وكممارسة في الواقع. يكون بإضافة علاقات بيانات بين التغير السياسي والبيئة الداخلية والخارجية المساهمة في التغير السياسي (ذي طبيعة تلقائية) حيث التغير ذو طبيعة تلقائية. أما التغيير فهو موجه خاضع لإرادة خارج المجتمع ومن ثم إظهار التداخل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في التغير السياسي تلقائيا.

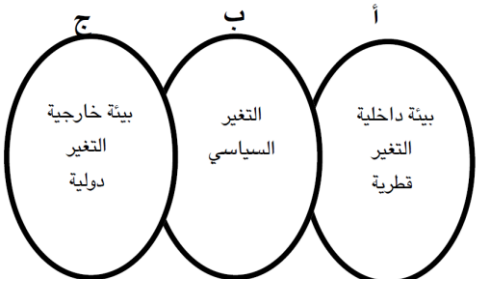

أ–البيئة الداخلية. ب– التغير السياسي ج–البيئة الخارجية للدولة.

– العلاقة بين أ و ب و ج علاقة ذات طبيعة شرطية حيث حدوث ب يستلزم حدوث أ وحدوث ج والعكس.

1– تعتبر النخبة أو الجماعة (الجماهير) كمحرك للتغير. عامل فني مؤسسي قائم على أساس وظيفي من خلال توافر مؤسسات وفنيين مختصين للقيام بذلك في شتى الجوانب الاقتصادية. والسياسية. والثقافية يساعد على النجاح والانتشار في القطاعات الأخرى المرتبطة بالتغير على أساس ماكرو سوسيولوجي (فالثورات التي يعرفها في الوطن العربي مثلا تغيب النخبة محركة عن توجيهها. والتركيز يكون على البعد الجماهيري للتغير السياسي من منطلق التركيز على طبيعة مفهوم التغير السياسي الذي هو تلقائي) غير موجه. حيث الاهتمام بهذه الطريقة في التحليل بعيدا من التوجهات الإيديولوجيا هي جوهر أي بحث[11] فالمفهوم بعيدا عن الأسباب والنتائج محدد ببنية المفهوم. وقيم، وهدف.

2– توفر نخبة سياسية (عامل سياسي نخبوي) والمحدد بتوفر الإرادة السياسية كأساس لأي قرار رسمي من منطلق أن التغير الاجتماعي أو الثقافي يكون بقرار سياسي.

3– نحتاج في مستوى ثالث من التحليل إلى المزاوجة بين النخبة والجماهير كأللية للحركية التاريخية للتغير السياسي وفق تحليل ماكرو سوسيولوجي. أي العلاقة بينهما تداخلية. حيث الإصلاح يكون بالتنسيق بين كليهما. فتحليل المعطيات المرتبطة بهما محدد بحركة الفكر من حيث استخراج النتائج الدالة بالنسبة لمفهوم التغير السياسي [12] حيث المفهوم يفسر بالتركيز على الربط بين عدة متغيرات.

ازدادت إذن أهمية الهندسة المعرفية للمفاهيم ودلالتها. والمبادئ. واللغات المستعملة في التغير السياسي والتي تحدد في تحليل شامل الأنطولوجيا من جهة ونمو المعرفة فيها (والإبستمولوجية)[13] من جهة أخرى. بالتزامن وظهور الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. فالثورة التكنولوجية وإمكانية التواصل والاتصال السهل والذي جعل من بناء عضوي معرفي للتغير السياسي جديدا لا بد منه. حيث أصبحت كنظام معرفي يفسر البنيات. والقيم المحددة للمفاهيم. أهم مجالات البحث العلمي في عدة حقول معرفية. محددا لبناء معرفي (الأنساق المعرفية) يحدد مجال معين. وهذا من خلال إيجاد الربط المنطقي بين المفاهيم. ومعناها والدلالات التي تحتويها والعلاقات التركيبية في ما بينها في نماذج بيانية كوصف لمفاهيم محددة وعلاقات معينة. فالاتصال جعل من بلورة نسق معرفي مشترك ممكنا بعيدا عن أي توجيه نخبوي.

تفهم إذن المكونات التي تحدد ماهية أنطولوجية التغير السياسي وفق مستويات تشمل المفاهيم. أو الفئات المتعلقة بالأشياء قيد التنظيم. فهي أنواع قد تكون متعلقة برسم وصناعة سياسة عامة معينة. ووضع خطط واستراتيجيات لذلك. ووضع برامج. وقد تكون تصورات لمجال معين كالقضايا السياسية. وقد تكون لتطبيق معين كما هو الحال بالنسبة لمكافحة الإرهاب. أو التغير السياسي الذي هو موضوع بحثنا (أهمية الأنترنت والفايسبوك في الثورات العربية الأخيرة).

و–أهداف البعد الإجرائي الجديد للتغير السياسي: تكمن أهمية البعد الإجرائي المقترح بالبحث عن التعميم في التحليل. من منطلق الربط بين الأنساق الكلية للمفاهيم من التغير السياسي. إلى التصور الماكرو سوسيولوجي. إلى فهم الثورات الحاصلة في العالم كظاهرة وليس كحدث سياسي باعتبار أن أصل الظواهر هي الظاهرة الاجتماعية:

1–تعتبر الأنطولوجي الأسلوب العلمي الذي يمكننا من تعريف الواقع. بتحديد العلاقات بين المفاهيم والمصطلحات. والفئات في حقل معرفي معين. من خلال صياغته في نماذج بإبراز أهمية علم النمذجة الذي هو تمثيل نظري للواقع.

2– إيجاد العلاقة المنطقية بين المصطلحات والمفاهيم والأهداف بتحديد المكونات والنتائج. جاء بهدف التدقيق. وجعل الغموض والإبهام في مستوياته الدنيا من منطلق التركيز على العقلانية. والواقعية في التحليل. من خلال العلاقة المنطقية القائمة على ربط المسببات بالنتائج.

ثانيا–خصائص الخريطة الأنطولوجية لمفهوم التغير السياسي: اعتمدنا لإنشاء المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغير السياسي على منهجية تتكون من مجموعة خطوات تعرف في مثل هذه الدراسات بإنشاء النواة (المرجعية الفكرية والمعرفية التي تعتبر منطلقات التحليل للمفهوم حيث قدمنا التعريف الإجرائي الجديد. وحددنا المكونات. وشروط التحليل. والأهداف كتوجه نظري) والتي تكون وفق قواعد تحليل واقعي. ومنطقي. والتي نبدأها بتحديد الخصائص الهندسية للمفهوم من خلال ما يلي:

1– **تنظيم التحليل الهرمي لمفهوم التغير السياسي:** ينبغي أن تكون المفاهيم الأشمل في قمة الخريطة المعرفية كالعوامل المؤثرة في التغير السياسي. وتندرج تحتها المفاهيم الأكثر خصوصية والأقل شمولية هي المتغيرات التابعة المؤثرة في تلك العوامل. فالعوامل والمتغيرات الجديدة المحددة لبنية مفهوم التغير السياسي في علاقة تداخلية رغم أن كل واحدة منها تتمتع باستقلالية. حيث نؤكد على أصل الظواهر المحددة له والتي هي ذات طبيعة اجتماعية.

إقترن إذن مفهوم التغير السياسي بمفاهيم مترابطة شاملة مثل التنمية المستدامة. والأنماط الانتخابية. والمشاركة السياسية. والديمقراطية التشاركية. والموقع الجغرافي. والمناخ. والتنافس على الموارد والمعلومات في إطار دولي والتي تحدد ماهية سلوك الدولة. تحدد ببعد سوسيولوجي كلي.

نحتاج في مستوى ثان إلى مفاهيم أقل شمولية. حيث حتى نحصل على تفعيل العملية التغيرية وتحقيقها لا بد من إعادة الثقة للمواطن في عملية المشاركة السياسية. وإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية للرقابة وفي صناعة القرارات الرسمية. وتفعيل التعددية السياسية والحزبية. والحرية في الممارسة. وفهم وتحليل مختلف التغيرات الدولية الحاصلة سواء كانت بطريقة سلمية أو العكس.

2–الترابط التفسيري للمفاهيم والنسق المعرفي للتغير السياسي: ثمة حاجة إلى تقديم بعد إجرائي كنسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك بتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده فالحاجة إلى منطلقات أنطولوجية (معرفية) جديدة مركبة تشمل في تفسيرها وتحليلها للمفهوم كل الجوانب السابقة في أن واحد تعد هذه الطريقة التحليلية الأسلوب الذي يمكننا من فهم صحيح وعقلاني والكشف عن العلاقات الصحيحة أو الخاطئة للنسق المعرفي المقترح. للوصول إلى المقاربة السياسية الجديدة المقترحة الماكروسوسيولوجية من خلال:

أ–تشكيل بنية مفهوم التغير السياسي (إنشاء النواة): يكون وفق ترتيب وتنظيم المعلومات المحددة في دراساتنا بالعوامل والمتغيرات السابقة الذكر. حيث تكون بالاهتمام بأهم الإسهامات والأفكار والمفكرين الذين درسوا التغير السياسي. وتحديد الأليات والأهداف لتحقيق ذلك. وفق تصور كلي في تحديد بنية المفهوم. العلاقة الإيجابية بين مفهوم التغير السياسي وظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر وتحول الملكيات إلى جمهوريات في أروبا.

ب–إدراك القيم السائدة في مفهوم التغير السياسي (تحديد المواصفات): تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المنطلقات الانطولوجية المراد إنشاؤها. والمتمثلة في بعد إجرائي جديد لمفهوم التغير السياسي والمرتبط بالتحليل الماكرو سوسيولوجي. ومستوى إنشاء وتشكيل ذلك. وفهم حدود المجال المراد تمثيله. بتحديد وادراك القيم الجديدة التي تشكل بنية المفهوم. والأهداف المرجوة من ذلك من خلال الربط بين المفهوم والممارسة في الواقع (ربط المفهوم بالواقع مثلا ظاهرة الثورات). حيث إبراز العلاقة بين النخبة والجماهير في التغير السياسي أمر أساسي. بعدم اختزال عامل أو متغير عن أخر.

ج–الربط بين البنية والقيم المشكلة لمفهوم التغير السياسي (التصميم): تعتبر هذه المرحلة مرحلة هندسة المعرفة المرتبطة بمفهوم التغير السياسي في ظل تصميم من خلال:

- اختيار المفاهيم الجديدة المرتبط بالتغير السياسي كالأمن المجتمعي والإنساني. الإنسان كغاية. تحليل شمولي ماكرو سوسيولوجي. حيث الربط بين التغير السياسي والظواهر الأخرى من منظور إيجابي.
- تشكيل البنية العمودية القائمة على تحليل تنازلي من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالتغير السياسي. ثم التطرق إلى المفاهيم الأكثر خصوصية. بالمزاوجة بين دور النخبة والجماهير في التدرج.
- يمكن صياغة العلاقة بين المتغيرات والعوامل الجديدة في التغير السياسي وفق نمذجة مقترحة قائمة على تحليل كلي بأهداف سوسيولوجية.
- إن الهدف من النمذجة هو تمثيل للواقع. وأدراك المفاهيم التي نعتبرها أساسية. ومن ذلك أهمية دور الأنترنت كتحليل كلي باعتبار ثالث دولة من حيث المستعملين في العالم يتجاوز المليار فرد.

– مخطط للهندسة المعرفية المقترحة لمفهوم التغير السياسي. بإضافة علاقات بيانية لمفهوم التغير السياسي بمكونات وأهداف ماكروسوسيولوجية:

الهندسة المعرفية لمفهوم التغير السياسي والديمقراطية

المتغير التابع (التغير السياسي) **المتغير المستقل (الديمقراطية)**

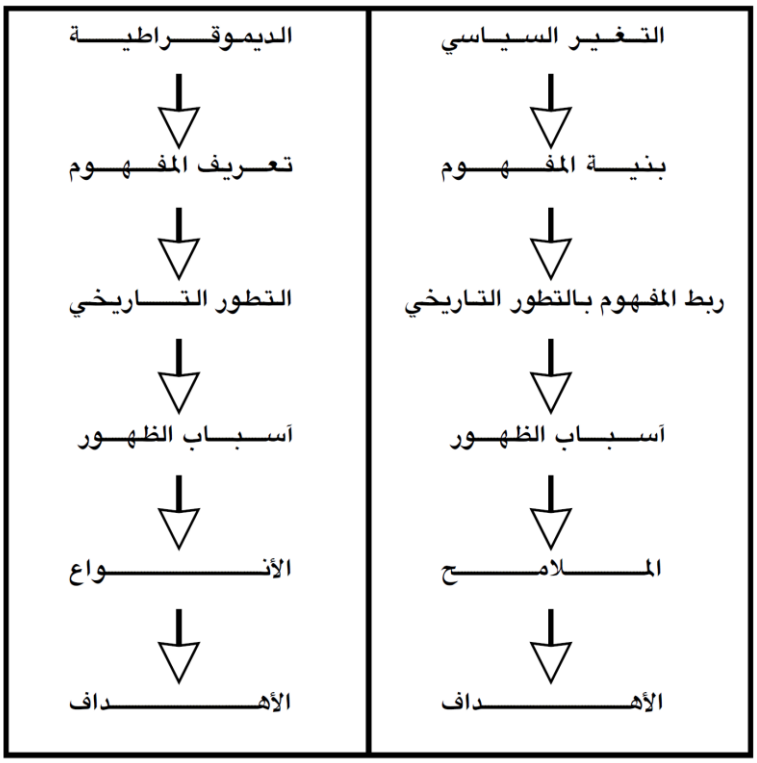

تحليل المتغيرات بالربط ووصف مفهوم التغير السياسي بمفهوم الديمقراطية التشاركية. (وصف المفهوم باستخدام مفاهيم أخرى).

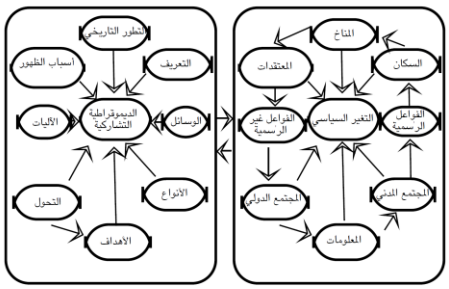

إضافة علاقات بيانات لمفهوم التغير السياسي البعد الإجرائي لمفهوم الديموقراطية التشاركية

التغير السياسي: مرتبط بمستويات تحليل عدة قد يكون: فرد– دولة– نظام دولي.

الديمقراطية التشاركية: قد تكون بتغير سلمي– قد تكون بثورة ذات بعد قطري–أو ذات بعد إقليمي.

التغير السياسي: بتوجه اقتصادي فردي. حيث أهمية القطاع الخاص.

الأمن الغذائي المشترك- يكون ببعد مجتمعي.

الأمن الصحي- يكون ببعد سياسي.

السياسة الدولية: التغير السياسي بفواعل حكومية وغير حكومية: فرد- دولة- منظمة دولية (حكومية أو غير حكومية): بأبعاد

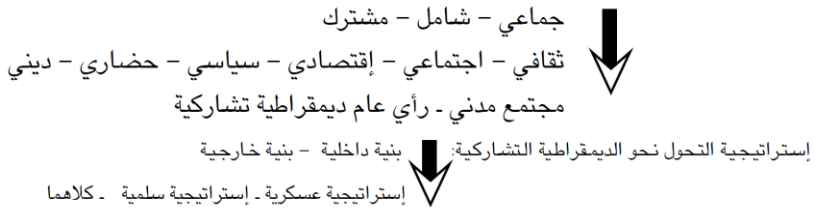

تعتبر هذه الأبعاد عناصر جزئية تشكل لنا مركب الذي هو العلاقة الإيجابية بين التغير السياسي والديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في البيئة الداخلية مع الفواعل الحكومية وغير الحكومية في البيئة الخارجية حيث هذه المستويات الأربع تحدد لنا طبيعة المقاربة الماكروسوسيولوجية المقترحة.

خاتمة:

تعتبر كل من العوامل. والمتغيرات المحددة لبنية وقيم مفهوم التغير السياسي. كأدوات للتحليل ومصدر من مصادر المعرفة العلمية في تطويره. إلا أننا نعاني من معيقات منهجية ونظرية تكون سببا لرصد إكراهات ومشاكل في نمو المعرفة السياسية. فثمة حاجة إلى تجاوز ذلك من خلال اعتبار أن وحدة التحليل وموضوعه في العلوم الاجتماعية يتمتع باستقلالية عما هو قائم في العلوم الأخرى. إن المقاربة السوسيولوجية هي تصور تقريبي لفهم الحدث والظاهرة السياسة من زاوية ذات طبيعة مستقلة. إن نمو المعرفة العلمية السياسية لا يكون إلا بتجاوز مستمر لهيمنة التحليل الاجتماعي على التحليل السياسي هذا من جهة. ومن جهة أخرى بالبحث عن وصف علمي لا يكون إلا بالاعتماد على التحليل الكمي الذي يعطي استقلالية للباحث عن موضوع البحث.

نحتاج في دراستنا لمفهوم التغير السياسي وتأثيره على وحدة مواضيع العلوم الاجتماعية في ظل مقاربة سوسيولوجية إلى قياس الأثر والتأثير بين المتغيرات (نمو المعرفة وتحليل الحدث السياسي والظاهرة السياسية). تتطلب تفسيرا عقلانيا من خلال التحكم في المتغيرات والعوامل وهذا ما يتحقق من خلال الاتي:

- نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات. ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظل المقاربة الماكروسوسيولوجية بالتركيز على الوصف الكمي الذي من خصائصه استقلالية الباحث عن موضوع البحث.

- نمو المعرفة السياسية وسيلة من الوسائل المنظمة للأنماط المعيشية وهي بذلك تنسجم مع الطبيعة الواقعية للظاهرة الاجتماعية.

- أن القواعد المنظمة للأنطولوجية السياسية غربية أحيانا تكون في حركية. وأحيانا العكس.

- نظام العلاقة المعرفة والسياسة ثابت. والقوانين ذات طبيعة حركية.

- أن استقرار النموذج الغربي للمعرفة لا يجب أن يكون إقصائيا لباقي الأنساق المعرفية غير الغربية. وهذا حتى يضمن استقرار النسق المعرفي الإنساني. لتحقيق ذلك ينبغي الاعتماد على الدراسات الكمية وعلى الأنترنت.

المخرجات:

تخص التوصيات النسق المعرفي القائم في مفهوم التغير السياسي. والجانب الأبستمولوجي بصفة عامة وهل هو قابل للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه وهي موجهة للسلطات الحاكمة أو لشعوب الأنظمة التي تعاني من غياب ديمقراطية تشاركية. وهي كالتالي:

1- إعداد مخطط شامل قائم على دراسات علمية (نظرية وتطبيقية) عن كل نسق معرفي موجود في علم السياسة. دون نسيان خصوصية كل منها. من منطلق عدم تفضيل تصور على الأخر. حيث التركيز على خصائص كل حالة. والبحث عن الخصائص المشتركة بين الأنظمة السياسية. وكيفية فهم العملية التغيرية.

2- اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات سواء المتعلقة بالسكان. أو بالتعليم. أو الصحة. أو الأمن. من أجل تحليل النسق المعرفي في مفهوم التغير السياسي وتحليل إخفاقه في تحقيق التعميم.

3- الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف. بهدف وضع تصور أني ومستقبلي يتناسب ومشاريع التنمية السياسية. المستدامة والوصول إلى نمط تفكير للحكم شامل والذي يحدد حاليا بالديمقراطية.

إن إشكالية العلاقة بين نمو المعرفة ومفهوم التغير السياسي محددة بعامل التعميم ولا يكون إلا وفق تصور ماكرو سوسيولوجي. ولضمان نجاح ذلك. يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية. والاجتماعية. والاقتصادية التنافسية باعتبارهم الالة المحركة للمجتمع. ولا يتحقق إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التشاركية ببعدها السياسي. من دون أن ننسى أهمية التكامل بين النخب والجماهير والفواعل الحكومية وغير حكومية في استراتيجيات اتخاذ القرارات الرسمية.

إن التحول نحو هذه الأخيرة لا يكون إلا بتفعيل المشاركة التنافسية التداولية داخل المجتمعات غير الغربية. وإنجاح دور المثقف السياسي في العملية التغييرية. وهذا دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية و الدولية!

الحواشي

1- Gera1ad François Dumont et Pierre Verluise, **geopolitique de l'europe**, edition Armand Colin, Paris, France 2009, p,15.

2- دلال القاضي ومحمود البياتي. منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**. دار حامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن 2008. ص 83.

3- عبد الفتاح مراد. موسوعة البحث العلمي وأعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، فرنسي، عربي. شرعي، الكرنك للكمبيوتر. الإسكندرية. مصر. 1999. ص 91.

4- DARIO BATISTELLA ,**THEORIES DES RELATIONS INTERNATION ALES**,ED PARIS PRESSE DES SCIENCES PO,ED 2009,P 359 .

5- Thomas Kuhn, t**he structure of scientific revolutions**, the university of Chica go press printed in United States of America, 1962 P, 117.

6- محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني. منهجية البحث في علم السياسة. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.2006. ص 62.

7- Frederic Suppe, **the structure of scientific theories** ,university of Illinois press united states of America ,1974 P ,15.

8- KAREN E .SMITH :**THE EUROPEAN NEIGHBOUHOOD POLICY** ,INTERNATIONAL AFFAIRS PP(757-773) VOL 81 N :04 ,2005,P757

9- CARSTEN STROBY JENSEN,**NEO FUNCTIONALISM** IN MICHELLE CINI ED :EU POLITICS OXFORD ,OXFORD UNIVERSIRTY PRESS ,2003,P 95.

10- ANDREW H.KYDD,**TRUST AND MISSTRUST IN INTERNATIONAL RELATIONS**,PRINCETON ;NJ ,PRINCETON UNIVERSIRY PRESS ,2005,P 06.

11- MARTIN GRIFFITHS ,AND JERRY O'CALLOGHAN ,**INETRNATIONAL RELATIONS :THE KEY CONCEPTS**,1 ED ,LONDON AND NEW YORK,ROUTELEDGE ,2002,P ,03.

12- موريس انجرس "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. الطبعة الثانية منقحة ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. دار القصبة للنشر الجزائر. 2006. ص 422.

13- محمد زاهي البشير المغيربي. قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجية ومداخل نظريا). منشورات قارة يونس وبنغازي. ليبيا. الطبعة الأولى. 1994. ص 63.